جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

اساليب التعاون العربي في مجال التخطيط لمواجهة جرائم الارهاب

اللواء الدكتور احمد جلال عزالدين

الرياض

1414 هـ - 1993 م

أساليب التعاون العربي في مجال التخطيط لمواجهة جرائم الإرهاب

اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين(*)

المقدمـــة:

تقع المنطقة العربية، بحكم موقعها المطلق والنسبي، في قلب جزيرة العالم، حيث تتوسط تماما كتلة العالم القديم، التي دارت على ارضها وما زالت تدور أعتى الحروب وأشد أنواع الصراع.

لذلك كانت هذه المنطقة مبعث الديانات السماوية الثلاث، ومهد الحضارات الانسانية الشامخة والعريقة، ومسرى النور ونبع العلم، عندما كان العالم كله يعيش في دياجير الظلام والتوحش وغرابة الجهل وسقم الحياة.

ولأن من يملك قلب العالم يملك جزيرة العالم، ومن يملك جزيرة العالم يملك العالم، كما قال الاستراتيجي القديم ماكندر، فإن تلك المنطقة بموقعها الحاكم، قد أصبحت في مراحل ضعفها مهوى قلوب الغزاة، حتى إذا ما قامت امبراطورية فتية، الا وبدأت باحتلال المنطقة أو جزء منها، وكان هذا هو شأن الاغريق والفراعنة والبابليين

(*) أكاديمية الشرطة، وزارة الداخلية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

والاشوريين والرومان والهكسوس والفرس والتتار والعثمانيين والفرنسيين والانجليز وغيرهم، حيث يتحول الموقع من كونه عنصر قوة إلى ان يكون عنصر ضعف عندما لايجد منعة تحميه.

ولم تمر فترة من الزمان في القرن العشرين، دون أن يكون جزء كبير أو قليل من العالم العربي واقعا تحت نيران احتلال قوى أجنبية، أما تلك الاجزاء التي نجت في الاحتلال أو نجحت في الحصول على الاستقلال، فإنها جميعا تواجه قوى عديدة تحاول فرض الهيمنة عليها والسيطرة على مقاديرها، وتبلغ تلك المحاولات ذروتها بمحاولة غزو الأمة العربية، التي تحتل قلب جزيرة العالم إما باثارة النزاعات والحروب الاقليمية، وإما باثارة اسباب العنف والتخريب الداخلي، ويدخل ذلك كله في اطار ما يسمى في العلوم الاستراتيجية بالغزو من الداخل.

وإذا كان مفهوم الأمن القومي، هو قدرة الدولة على تحقيق التنمية الشاملة، أو حرية الدولة في اتخاذ القرار السياسي، فإن حرمان الدولة من الاستقرار، واثارة أسباب الفوضى والدمار واحداث الفرقة والانقسام، وزرع الاضطرابات والفتن والحروب الأهلية، هو أحد أهم وسائل تهديد الأمن القومي، لأن تلك الأفعال تحدث اضطرابا عاما يستحيل معه التخطيط للتنمية، أو الاحتفاظ بالقدرة على اتخاذ القرار السياسي الذي يتلاءم مع المصالح العليا للدولة

ويمثل الإرهاب في الزمن الراهن، أشد صور العنف السياسي خطورة، حيث يقوم بدور البديل للحرب التقليدية، لأن هناك محاذير

عـدة تجعل خيـار الحرب غـير منتج في كـل الأحـوال في وضـع نهايـة لأسبـاب الصراع، وقـد فشلت الحروب الكثيـرة التي قامت في العـالم بعد الحرب العالمية الثانية في ارغام الاطراف عـلى قبول المـطالب التي تقوم الحرب لاجبارهم عليها.

ولأن أسباب الصراع في منطقة الشرق الاوسط بصفة عامة تعتـبر أكثر أنواع الصـراع حدة وسخـونة في العـالم، فإن المنـطقة تعتـبر أولى مناطق العالم من ناحية عدد الوقائع الإرهـابية التي تحـدث فيها، فقـد بلغت نسبة العمليات الإرهـابية في منـطقة الشـرق الاوسط ٤٦,٤٪ من مجموع العمليات الإرهابية التي وقعت عـلى مستوى العـالم في عام ١٩٨٥ بينـما تزايـدت النسبة في عـام ١٩٨٦ حتى بلغت ٤٧,٢٪ من مجموع العمليات الإرهابية في العالم.

ومن هنـا يمكن القول إن خـطر الإرهاب، يمثـل أولويـة قصـوى لاجهـزة الأمن والشرطـة في العالم العـربي، الذي يعـرف كافـة أنواع المنظمات الإرهابية المحلية منها والدولية، اليمينية واليسارية والدينيـة المتطرفة «يهودية ومسيحية واسلامية» كما يعرف في اطار الدين الواحـد عـدد كبير من المنـظمات المـذهبيـة بينـما يعمـل عـدد لابـأس بـه من المنظمات لحساب قوى أجنبية.

ولاشـك أن التنـاول العلمي لأي ظـاهـرة اجـرامـيـة، يتـطلب بالدرجة الأولى تخطيط الجهود وتنسيقها لضمان أكبر قدر من الفاعليـة لها في مواجهة الظاهرة، ولما كان الإرهاب ظـاهرة عـامة لاتكـاد تنجو منهـا دولة عـربية، فـإن مواجهتهـا تتطلب تضـافـر الجهـود في كـافـة

المجالات، ومنها بالطبع مجال التخطيط، لمواجهة جرائمه.

وسنتناول موضوعنا هذا من خلال نقاط ثلاث:

أولا: تحديد مفهوم الإرهاب.

ثانيا: تحديد مفهوم التخطيط الاستراتيجي.

ثالثا: مجالات التخطيط التي يمكن تحقيق تعاون فيها لمواجهة الإرهاب.

أولا: مفهوم الإرهاب

يمثل الارهاب أحد أهم مهددات الأمن القومي للدولة في الوقت الحالي، وتنبع خطورته الحقيقية من كونه نشاطا يستهدف تغيير أو تدمير النظام الاجتماعي في الدولة بمنظوره العريض، وهو بالاضافة إلى كونه نشاطا يخل بالاستقرار والأمن في المجتمع، ويهدد حياة وحرية الابرياء، فإنه أيضاً ـ وبالدرجة الأولى يمثل تهديدا موجها إلى حرية اتخاذ القرار السياسي في الدولة، حيث يهدف النشاط الإرهابي إلى اكراه سلطة اتخاذ القرار السياسي على انشاء أو الغاء أو تعديل أو تحوير قراره، بصورة لم تكن واردة لولا النشاط الإرهابي، وبحال لا يتفق مع المصالح القومية للدولة

ويعتبر الإرهاب، في ظروف الصراع الدولي الراهنة، بديلا كاملا للحرب التقليدية حيث فرضت ظروف الصراع قيودا شديدة على الحرب بأنواعها المختلفة «الشاملة والعامة والمحدودة» فلم تعد بنفس القدرة على حل الصراع، حتى أن ما يقرب من ٤٩ حربا

محدودة قامت في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد فشلت جميعا في تحقيق اي هدف من أهداف الدول المتحاربة.

لذلك اصبح ما يسمى بصور الصراع الاقل Low - intensity conflict هي أكثر صور العنف السياسي في الزمن الحالي، ومن أبرزها بغير شك الإرهاب الدولي، الذي يمثل مع باقي الصور الأخرى من العنف السياسي الأقل حدا، نوعا من الغزو من الداخل، أي بمعنى انه عندما تقع الحرب أو تقع على استخدامها قيود كبيرة، يمكن غزو الدولة الخصم من داخلها عن طريق الإرهاب وغيره من صور العنف، بدلا من غزوها من الخارج بالقوات المسلحة

والخوض في هذا الموضوع الكبير يحتاج إلى مؤلفات، ولكننا سنقتصر هنا على إيضاح مفهوم الإرهاب، حتى يمكن التخطيط لمواجهته واستنباط مجال التعاون من أجل بناء تلك الخطط.

تعريف الإرهاب:

تمثل مشكلة تعريف الإرهاب، أكثر مشكلات دراسة الإرهاب عمقا وتعقيدا، وهناك قول شائع في هذه القضيةأن «الإرهابي في نظر البعض هو محارب من أجل الحرية في نظر الآخرين»[1] ومن ثم فإن قضية تعريف الإرهاب تأخذ صورة الأحكام الشخصية والمصلحية،

---

١ ـ انظر في ذلك تفصيلا مؤلفنا، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٦

وتبعد بذلك عن الموضوعية، لأن كل دولة أو مجموعة سياسية، تنظر للفعل الإرهابي نظرة ذاتية، فإذا كان موجها ضد أعدائها فانه يكون بعيدا عن الإدانة، وقد يكون مجالا للتمجيد والتحبيذ، اما إذا كان موجها ضد مصالحها أو حلفائها، فانه يصبح ارهابا يجب ادانته وشجبه ومواجهته بالقوة والحسم.

وقد خلت الاتفاقيات الدولية من تعريف واضح للإرهاب، منذ طرح في عصبة الامم في عام ١٩٣٧ مشروع اتفاقية للتعاون الدولي ضد الإرهاب، حيث تضمن ذلك المشروع عرضا لتعريف قاصر لماهية الإرهاب.

منذ ذلك الوقت لم تتضمن اية اتفاقية تعريفا شاملا للارهاب، فمثلا خلت اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ ولاهاي ١٩٧٠ ومونتريال ١٩٧١ الخاصة بسلامة الطيران المدني والاتفاقية الخاصة بسلامة الدبلوماسيين والاشخاص المشمولين بالحماية القانونية الدولية «نيويورك ١٩٧٣»، خلت من أي تعريف للارهاب، بل أيضاً لم تتضمن الاتفاقيات الاقليمية مثل اتفاقية الدول الأوروبية «١٩٧٨» من أي تعريف أو تحديد للارهاب[1].

كما أنه في نطاق التشريعات الوطنية، لم تحدد أي من القوانين الوضعية العناصر الاساسية التي تشكل ظاهرة الإرهاب، حيث اقتصرت على ذكره مجردا دون وصف أو تعريف، بل ان أغلبها اقتصر

1 John F. Murphy: Punishing International Terrorists. Browman Allanheld, New Jersey, 1985 p. 11.

على معالجة الجرائم الشائعة للارهاب، مثل خطف الطائرات واحتجاز الرهائن واستخدام المتفجرات، ووضع عقوبات لها دون النظر اليها في اطار شامل للنشاط الإرهابي.

اما الجهود الفقهية فقد تضاربت وتناقضت تعريفات الفقهاء، وتم حصر اكثر من مائة تعريف[1]، تتباين العناصر التي تضمنتها، لتعلق اغلبها بوجهات نظر شخصية.

وفي دراستنا لهذه الظاهرة قدمنا تعريفا نراه، من وجهة نظرنا ـ شاملا لابعاد الظاهرة، وذلك بعد دراسة أغلب التعريفات المطروحة على نطاق الدراسات الاكاديمية، وجرت مناقشة هذا التعريف في عدة مؤتمرات دولية[2]، كما ضمناه كتابنا الصادر في الولايات المتحدة عن الإرهاب[3]، ويخلص هذا التعريف فيما يلي:

«الإرهاب هو استراتيجية عنف منظم ومتصل، تمارسه دولة أو مجموعة سياسية، ضد دولة أو مجموعة سياسية أخرى، من خلال حملة من أعمال القتل والاغتيال وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات، أو ما شابه ذلك من أفعال، أو التهديد بها، وذلك لخلق حالة من الرعب العام، بقصد تحقيق أهداف سياسية».

---

١ ـ انظر في ذلك أعمال مؤتمر الإرهاب الدولي، جامعة الينوي بشيكاغو، ٢٣ ـ ٢٨ اغسطس ١٩٨٧

٢ ـ انظر في ذلك أعمال مؤتمر هامبورج ٨٧، ابردين ٨٧، شيكاغو ٨٦، ٨٧، ٨٨. ولجنة منع الجريمة في الأمم المتحدة بفيينا مارس ١٩٨٨

٣ ـ انظر في ذلك Ahmed Galal Ezeldin, Terrorism and Political Violence, Uic, Chicago 1987.

ويشير هذا التعريف إلى اهم ملامح ظاهرة الإرهاب التي نوجزها باختصار شديد فيما يلي:

١ ـ انه استراتيجية بمعنى انه خيار رئيسي في الصراع يمتد تنفيذه إلى فترات زمنية ممتدة.

٢ ـ انه عنف منظم ومتصل بمعنى انه ليس مجرد عملية واحدة أو عدة عمليات وانما تنظيم لآليات من العنف.

٢ ـ إنه يمارس من خلال حملة ونعني بالحملة الجهود المنظمة والمخططة والمتصاعدة لتحقيق الأهداف.

٣ ـ إنه يتضمن أمثلة للأساليب الشائعة للارهاب في تنفيذ عملياته «القتل، الاغتيال، خطف الطائرات، احتجاز الرهائن، زرع المتفجرات» وهذه الصور من العنف هي الصور المألوفة للارهاب على اختلاف المنظمات الإرهابية وانتماءاتها العقائدية.

٥ ـ إنه يشمل أيضاً عبارة «أو ما شبه ذلك من أفعال» ليغطي التعريف احتمالات مستقبلية لاستخدام الإرهاب للاسلحة الكيماوية والميكروبية، بل إن هناك دراسات جادة حكومية وخصوصاً التي تبحث استخدام الإرهاب للأسلحة النووية في المستقبل، كما أن هناك دراسات حول تهديد الإرهاب لبرامج الحواسب الآلية المركزية في الدول الكبرى، والتي تعتمد عليها برامج الدفاع والفضاء وحركة الطيران وحسابات البنوك وغيرها

٦ ـ كما يشمل التعريف أيضاً دور التهديد في عمليات الإرهاب، حيث تفيد دراسات النشاطات الإرهابية، إن الإرهاب يعتمد في إثارة الرعب على ارتكاب فعل ارهابي مثل زرع متفجرات في

مكان، وعقب انفجاره تتوالى الاخطارات الوهمية بالتهديد بوجود متفجرات في أماكن أخرى، مما يضطر السلطات إلى اخلائها بصورة متعجلة، «فنادق، بنوك، طائرات وغيرها» ويحدث ذلك ذعرا هائلا لدى الجمهور.

٧ ـ ويتضمن التعريف أيضاً تحديد الهدف الاستراتيجي للارهاب، وهو خلق حالة من الرعب العام، وذلك بأن يجعل كل انسان في المجتمع يعتقد أنه سيكون الضحية التالية للإرهاب، وهذا ما يفسر استخدام الإرهاب للعنف المنظم والمتصل، لان أثر الإرهاب يبدأ بعد ارتكاب الفعل، حيث تكون الضحية مجرد رمز يحمل رسالة إلى كل أفراد المجتمع، تدعوهم للخوف والرعب والذعر

٨ ـ وفي النهاية، فإن الهدف النهائي للنشاط الإرهابي هو تحقيق مطالب سياسية، إذ إن المنظمة الإرهابية التي تعتنق فكرة ايدولوجية أو دينية أو عرقية، أو اقليمية، إنما تسعى لاجبار خصومها على التنازل عن موقفهم واحداث التغيرات السياسية التي تحقق هدف التنظيم، والهدف السياسي هو الذي يميز بين الإرهاب وصور العنف المنظم الأخرى، مثل كافة صور الجريمة المنظمة التي تسعى دائما إلى تحقيق مكاسب مالية وليست مكاسب سياسية.

ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

أولا: إنه تعريف عام مجرد يشمل كل استخدام للعنف بصوره

المذكورة آنفا، بقصد تحقيق أهداف سياسية، دون ان يتطرق إلى قضية مشروعية هذه الأهداف ذاتها

ثانيا: إنه يشمل كل صور الإرهاب، وهي إرهاب الدولة ضد مجموعة سياسية، أو إرهاب مجموعة سياسية ضد الدولة، أو إرهاب مجموعة سياسية ضد مجموعة سياسية أخرى، أو حتى إرهاب الدولة ضد دولة أخرى.

وفي دراسة أجريناها بتكليف من الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب[1]، أوضحنا الفرق بين الإرهاب والنضال الوطني، وأبرزنا اقرار المجتمع الدولي منذ اتفاقيات جنيف الأربع عام ١٩٤٧ لشرعية النضال الوطني، وكذا قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولايمكن ان يكون النضال الوطني مشتبها بالارهاب، لان الحرب الشعبية المشروعة هي حق مقرر في كل المواثيق الدولية، وقد انتهينا إلى تعريف للنضال الوطني يتفق مع قواعد القانون الدولي والمبادىء المقررة في المنظمات الدولية بأنه:

كافة صور العنف التي تمارسها الشعوب الواقعة تحت الاحتلال أو الحكم العنصري أو الهيمنة الأجنبية، والتي توجه أساسا ضد العسكريين أو رموز السلطة ولا توجه ضد المدنيين أو الابرياء أو الاطراف الثالثة، والتي تقع أساسا داخل الأرض المحتلة أو الواقعة تحت الهيمنة الاجنبية أو الحكم العنصري.

هذه عجالة عن تحديد مفهوم الإرهاب، وهي إن كانت تشير بإيجاز إلى اهم ملامح الإرهاب، الا أنها لايمكن اعتبارها الا مجرد

---

١ ـ انظر في ذلك بحثنا عن الإرهاب والنضال الوطني، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تونس ١٩٨٨ «بحث غير منشور».

اشارة لأوصاف الظاهرة اقتضتها مقدمة هذه الورقة، ويمكن الرجوع بغير شك للدراسات الخاصة بالارهاب، لمن يريد المزيد من البحث المتعمق في الموضوع.

ثانياً: مفهوم التخطيط لمكافحة الإرهاب

سبق أن أشرنا إلى ان ظاهرة الإرهاب تشكل خطرا يهدد الأمن القومي للدولة، بما يستهدفه من احداث لتغيرات في النظام الاجتماعي بمفهومه العريض، الذي يتضمن مجموعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولما كان الإرهاب يمارس من خلال استراتيجية بعيدة المدى، فإنه يجب مواجهته بخطط استراتيجية أيضاً من جانب الدولة والمجتمع، لتلافي آثاره ونتائجه، والحيولة دون تحقيقه لأهدافه البعيدة، وذلك بتأمين النظام الاجتماعي، وتدعيمه وتقويته واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق تماسكه ومنعته ضد التهديد.

ولاشك أيضاً أن مكافحة الإرهاب، تتطلب مجموعة من الخطط التفصيلية أو التكتيكية، التي تمارس من خلال العمليات اليومية، مثل عمليات التأمين والحراسة والتصدي للمواقف الإرهابية وغيرها.

ويشمل التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب، عدداً من الأهداف البعيدة التي تتسم بالشمول، والتي تتطلب مدة طويلة نسبيا من الزمن لتنفيذها، ومن بين هذه الأهداف:

- تأكيد سياسة الدولة في الالتزام بمبدأ عدم الرضوخ لمطالب الإرهاب، مهما كان حجم الخطر الذي يهدد به الإرهابيون، ويتطلب هذا التأكيد والترسيخ نتيجة الخطط الاعلامية والمواجهات التفصيلية للمواقف أو التهديدات الإرهابية.

- الارتقاء بمستوى أداء جهاز الشرطة والأمن، بحيث يصل إلى القدرة الكاملة على مواجهة الإرهاب، ويتأتى ذلك من بناء تخطيط استراتيجي للتدريب والتسليح والمعدات، والارتقاء بنوعية العنصر البشري في الجهاز كما وكيفا.

- بناء جهاز للمعلومات والتحريات، ذي كفاءة عالية واتصالات مؤثرة وقدرة على جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها، ويتطلب ذلك خططاً تدريبية وإمكانات مادية وبناء قواعد للمعلومات وانشاء مصادر للتحريات، ووضع أسس للاتصال والتعاون الدولي والخارجي في مجال المعلومات.

- تنمية وتطوير علاقات الدولة بالدول الأخرى الصديقة والحليفة، لاقامة تعاون بناء وفعال في مجال مكافحة الإرهاب، عن طريق مذكرات التفاهم والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف، أو على التفاهم الودي ومبدأ المعاملة بالمثل.

- وضع برامج قومية اعلامية وتعليمية وتربوية، تشارك فيها كافة أجهزة الدولة المعنية من أجل خلق رأي عام مؤيد لجهود الدولة في

مكافحة الإرهاب، للوصول إلى تعاون جماهيري فعال لاجراءات الأمن والشرطة في مواجهة النشاط الإرهابي، وفي نفس الوقت تحصين الجماهير ضد فلسفات الإرهاب والتطرف والأفكار الهدامة، وتفنيد دعاوى الإرهابيين، وتوعية الجماهير ضد أخطار الإرهاب.

هذا عن التخطيط الاستراتيجي وبعض مجالاته، ولكن من المفهوم أيضاً ان التخطيط الاستراتيجي يشمل في ثناياه كافة الخطط متوسطة المدى والقصيرة أو الخطط التكتيكية أو خطط العمليات.

وقد يتطلب الأمر وضع تصور لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بصورة مجردة، مع التطبيق على مكافحة الإرهاب، وفق نموذج يصلح للتطبيق «بعد تغيير بعض محتوياته» على أي ظاهرة أخرى أو نشاط آخر من أنشطة أجهزة الأمن والشرطة.

ونظرا لضيق المجال، ولأن هذا الموضوع ليس محور بحثنا الحالي، فاننا سنقتصر على ايضاح أهم ملامح التخطيط الاستراتيجي التي يوضحها الشكل التالي:

التخطيط للتخطيط
التخطيط الاستراتيجي
١ – تحديد التوقعات الخارجية
مساهمة المجتمع
• الوزارات الأخرى
الهيئات الخاصة
الجهود المساندة
٢ – تحديد التوقعات الداخلية
مساهمة قيادات
الشرطة العليا
• التقنيات التنظيمية
٣ – وضع أسس المعلومات
• الإنجازات السابقة
• الوضع الحالي
التنبؤ بالمستقبل
٤ – تقييم الموقف في الجهاز:
• نقاط القوة
• نقاط الضعف
بالنسبة للظاهرة :
التهديدات ونقاط
الضعف
تدفق المعلومات
التخطيط الرئيسية :
– التكليفات الهامة
– مسارات التنفيذ
– البرامج والأنشطة
قواعد التقييم والقرارات
التخطيط متوسط المدى وبرامجه
التخطيط التكتيكي
التخطيط قصير المدى وخططه
تنفيذ الخطط
مراجعة وتقييم الخطط

وقبل أن نبدأ في شرح هذا النموذج، يهمنا إيضاح المقصود بالتخطيط الاستراتيجي من وجهة نظرنا:

مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

ظلت كلمات «التخطيط بعيد المدى Long Range Planning هي التعريف الذي يرادف التخطيط الاستراتيجي حتى عقد الثمانينات من هذا القرن، ثم استخدمت بعد ذلك عدة عبارات أخرى لوصف النظام منها:

- التخطيط الشامل Comprehensive planning
- التخطيط الاداري الشامل Comprehensive Managerial Planning.
- التخطيط الكلي العام Total Overall Planning.
- التخطيط المنهجي Formal Planning.
- التخطيط التكاملي الشامل Comprehensive Integrated Planning.

والواقع أن التخطيط الاستراتيجي يشمل كافة الاوصاف التي تتضمنها تلك العبارات لانه يتسم بالكلية والمنهجية والتكامل والشمول[1]

وللتخطيط الاستراتيجي عدة خصائص أو ملامح يجب النظر اليها بعين الاعتبار حتى يمكن تحديد مفهومه تحديدا واضحا.

١ - أولا: يتعامل التخطيط مع مستقبلية القرارات الحالية، وهذا يعني أن التخطيط الاستراتيجي ينظر إلى سلسلة السببية، والتأثير المتتابع زمنيا للقرار الذي ينوي القائد اتخاذه حاليا، كما ينظر

1 L.S. Sernan: Strategic Planning . Joan Jay Press, N.Y. 1986, pp. 16-25.

أيضاً إلى بدائل الاحداث، والتطورات المحتملة في المستقبل، وعند وقوع الاختيار على احد هذه البدائل، فانه يصبح أساس اتخاذ القرار الحالي.

فجوهر التخطيط الاستراتيجي هو التعرف المنظم للفرص والتهديدات المحتملة في المستقبل والتي تدخل في مزيج مع باقي البيانات، لكي تعطي الاساس لاتخاذ أفضل القرارات حاليا، والتي من شأنها تأكيد الفرص والاستفادة منها، وتقليل التهديدات والحد منها

٢ ـ ثانيا: إن التخطيط الاستراتيجي هو سلسلة من العمليات المتعاقبة Process والتي تبدأ بتحديد الأهداف، ووضع السياسات والاستراتيجيات التي تحقق تلك الأهداف، ثم ابتكار الخطط التفصيلية التي تضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ، فهي إذاً عملية تحدد مقدما ما هية ونوعية الجهود التخطيطية الواجب اتخاذها، ومتى يجب أداؤها، وكيف سيكون ذلك الأداء، ومن الذي سيتولى تلك المهام، وماهية الرقابة على التنفيذ، ونظام تعديل المسارات الخاصة بالخطط عند ثبوت عدم توافقها مع الأحداث.

٣ ـ ثالثا: إن التخطيط الاستراتيجي «هو اتجاه نفسي ووسيلة للحياة»[1] فالتخطيط يتطلب تكريس الذات للعمل وفق أسس توقع المستقبل والعزم القوى على تنفيذ الخطط بكل دقة واهتمام بالغ باهمية الرسالة وجدواها، فالتخطيط الاستراتيجي هو أكثر

١ ـ المرجع السابق، ص: ٦٨

من مجرد مجموعة من العمليات أو الاجراءات أو الأسس، وإنما هو عملية عقلية وفكرية ويجب الإيمان بها والاعتقاد فيها.

٤ ـ رابعا: إن التخطيط الاستراتيجي يتضمن نسقا من ثلاثة أنماط رئيسة من التخطيط، الخطط الاستراتيجية، الخطط متوسطة المدى، والخطط قصيرة المدى، ثم خطط العمليات، وفي أجهزة الشرطة والأمن التي تضم أجهزة لامركزية أو مستقلة، فان كل هذه الأنواع من التخطيط تدخل في نسق واحد داخل الجهاز، بينما يضم التخطيط الاستراتيجي للدول هذه الأجهزة معا، الذي تتخذ قراراته من السلطات العليا، حيث يتم تحديد الأهداف ثم رسم السياسات ثم بناء الاستراتيجيات.

ويتضمن النموذج المرافق بعض العناصر، التي يجب ان يشملها التخطيط الاستراتيجي لمواجهة جرائم الإرهاب، حيث لم يعد امر المواجهة مسألة تعتمد على الالهام أو ردود الافعال الوقتية أو التصرف حيال كل حدث على حدة، وانما يتطلب الامر بناء تصور عام مدروس ومعد اعدادا جيدا حتى يمكن تنسيق جهود متكاملة لمكافحة الظاهرة ، وسنتناول جميع هذه العناصر بصورة مختصرة.

١ ـ التخطيط للتخطيط: The Plan to Plan

لايمكن البدء في التخطيط الاستراتيجي، دون وضع خطة لتوفير الاحتياجات اللازمة لعملية التخطيط ذاتها، إذ يحتاج التخطيط الاستراتيجي عدداً ضخماً من المعلومات والبيانات التي يجب أن تكون تحت بصر واضعي الخطة قبل البدء في تصور ملامحها الرئيسة، كما يجب توزيع المهام الخاصة بجمع البيانات وإعداد الدراسات

المبدئية واختيار المجموعات المشاركة في التخطيط وتحديد المنهج الذي سيتم بناء عليه وضع الخطة.

وتبدأ بعد ذلك مرحلة تحديد الأهداف واختيار الاستراتيجيات، وتتم وفق الشكل التالي:

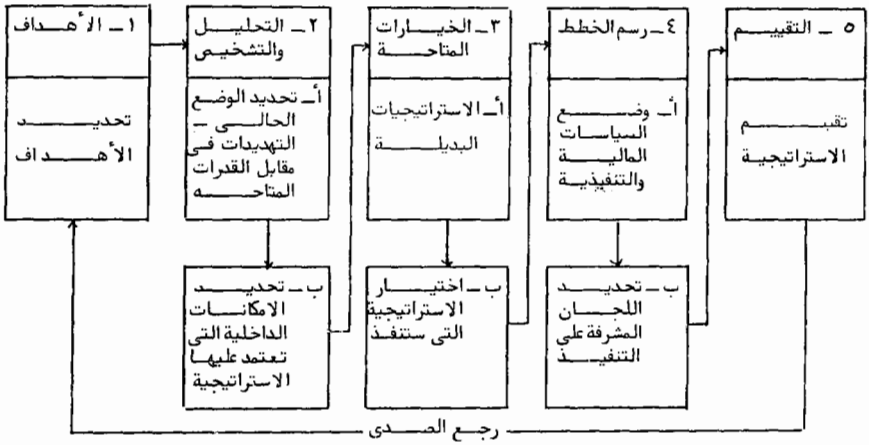

٢ ـ **المراحل التمهيدية لإعداد التخطيط** : وتشمل أربعة أنشطة :

أ ـ تحديد التوقعات الخارجية: وهي مساهمات المجتمع ـ الوزارات الأخرى ـ الهيئات الخاصة ـ الجهود وغير ذلك.

ب ـ الداخلية: وهي مساهمات قيادات الشرطة العليا ـ الوسطى ـ التنفيذية. وغيرها.

جـ ـ وضع أسس المعلومات: ويعتمد على: الانجازات السابقة ـ الوضع الحالي ـ التنبؤ في المستقبل.

د ـ تقويم الموقف: بالنسبة للجهاز: نقط القوة ونقط الضعف، بالنسبة للظاهرة: التهديدات ونقط الضعف.

٣ ـ مرحلة وضع الاستراتيجيات العامة: التكليفات والمهام ـ مسارات التنفيذ ـ البرامج والازمنة وغير ذلك.

٤ ـ البرامج متوسطة المدى.

٥ ـ البرامج قصيرة المدى.

٦ ـ خطط العمليات.

٧ ـ المراجعة والتقويم.

ويتم ذلك كله في إطار: تدفق المعلومات ـ قواعد التقويم.

ولاشك أن هذا النموذج يعطي صورة مبسطة للتخطيط الاستراتيجي، وبين مدى تفاعل العناصر الداخلة فيه، التي تأخذ وتعطي في كل مرحلة، وهو صالح للاستخدام في كافة أوجه مكافحة الظواهر الاجرامية ومنها الإرهاب.

ثالثاً: مجالات التخطيط لمكافحة الإرهاب

تعتمد خطط مكافحة الإرهاب، على خمس ركائز أساسية، هي بلا شك أعمدة الحكمة التي يجب أن ترتكز عليها كل عناصر

التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الإرهاب، وهذه الركائز باختصار شديد هي:

١ ـ أن تضع الدولة منظورا سياسيا حازما وقاطعا، يجب الالتزام به التزاما تاما ومعلنا مفاده ان لاتتنازل الدولة لمطالب الإرهاب مهما كان حجم الخطر الذي يهدد به الإرهابيون، هذه السياسة يجب أن تكون معلنة ومعلومة للكافة، إذ إن التنازل مرة هو مقدمة لتنازلات عديدة في المستقبل، ودعوة مفتوحة للمنظمات الإرهابية لمهاجمة وتهديد المصالح الحيوية للدولة، ما دام هناك أمل في الحصول على مكاسب سياسية، تتنازل عنها الدولة لتفادي التهديد الإرهابي.

٢ ـ أن توقع الدولة عقوبات صارمة وأهمها عقوبة الاعدام على من يدانون في انشطة إرهابية موجهة ضد مصالحها أو مصالح حلفائها، ويكفل التشريع الاسلامي وفق جرائم البغي وحد الحرابة تطبيق تلك العقوبات الحاسمة، وقد ثبت بما لايدع مجالا للشك أن العقوبات البسيطة لا تحقق هدف الردع خصوصاً أن ما يسعى إليه الإرهابيون من مكاسب يجعلهم على استعداد تام لتحملها، كما شاع أيضاً في كثير من دول العالم أن تقع عمليات إرهابية ضد الدولة لاجبارهم على الافراج عن المسجونين في حوادث إرهابية سابقة، مما يجعل الدولة رهينة في أيدي سجنائها من الإرهابيين.

٣ ـ ان تنشىء الدولة ادارات أو مكاتب أو أقسام متخصصة تتولى جمع المعلومات والتحريات عن الانشطة الإرهابية المعادية

للدولة، فالذي يملك المعلومة يملك القوة، ويصبح قادرا على توقي الأنشطة الإرهابية واجهاضها قبل وقوعها، ويتوقف نجاح كافة استراتيجيات وخطط مكافحة الإرهاب على درجة دقة ووفرة المعلومات التي تجمعها أجهزة الاستخبارات.

ومن أهم الخطط التي تعتمد على سلامة ودقة المعلومات خطط تأمين المنشآت الحيوية في الدولة، وقواعد حماية الشخصيات الهامة، وتعتبر خطط التأمين القوية والمعدة إعداداً جيداً أحد أهم أساليب منع الإرهاب، حيث تعتمد خطط عمليات المنظمات الإرهابية على القدرة على مهاجمة الأهداف التي تفتقر إلى حماية وتأمين كاف.

٤ ـ أن تنشىء الدولة وحدات متخصصة ومدربة تدريبا عاليا للتصدي للمواقف الإرهابية، بحيث تكون هناك وحدة رئيسة للقوات المسلحة ووحدة أو أكثر في قوات الشرطة، وتتولى هذه الوحدات ـ وفق تنسيق معين وخطط معدة مسبقا ـ التعامل مع المواقف الإرهابية خصوصاً خطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات، كما تقوم احيانا وفي ظروف خاصة ـ بتأمين بعض المنشآت الحيوية.

وتعد مشكلة التنسيق بين القوات المسلحة والشرطة في مجال مكافحة الإرهاب من بين أهم المجالات التي يجب التخطيط لها تخطيطا جيدا.

٥ ـ أن تبرم الدولة معاهدات ثنائية ومتعددة الاطراف مع الدول التي تشترك معها في المصالح والتي تتفق معها في وجهات النظر نحو

الإرهاب، من أجل تحقيق تعاون فعال بين هذه الدول لمكافحة الإرهاب، وتشمل مجالات التعاون تسليم الإرهابيين أو محاكمتهم، وتبادل المعلومات والخبرات والعمليات المشتركة والتدريب، وهو ما سنتحدث عنه تفصيلا فيما بعد.

والواقع أن الحديث عن هذه الركائز الخمس يحتاج إلى افاضة لا تسمح حدود هذه الورقة بالخوض فيها، ويمكن الرجوع في هذا المجال إلى كتابنا «مكافحة الإرهاب» الذي تحدثنا فيه باسهاب كاف عن هذه الركائز

وسنتعرض في مجالنا هذا إلى بعض الافكار العامة التي تمثل مشكلات هامة في مجال مكافحة الإرهاب، وسنتناولها بغير ترتيب للاهمية، لان التمايز بينها لا يخضع لمعيار معين حيث تمثل كل منها عاملا له أهميته الخاصة في مجال المكافحة كما تمثل أيضاً مشكلات تحتاج إلى خطط استراتيجية وتكتيكية لمعالجتها، وفي نفس الوقت هي المجال الفعلي للتعاون من أجل التخطيط لمواجهة الإرهاب بين الدول العربية وأهم هذه المجالات هي:

أ ـ مجال المعلومات:

لاشك أن امتلاك القدرة العالية على جمع المعلومات الكافية والمناسبة حجما وتوقيتا، يعتبر ضرورة أساسية لخطط مكافحة الإرهاب ، سواء من ناحية اعداد الخطط أو من ناحية كفاءة الخطة ونجاحها في تحقيق أهدافها، وترجع أهمية المعلومات بالدرجة الأولى إلى اعتماد النشاط الإرهابي اعتماداً أساسيا على مبدأ السرية، لان

التنظيم الإرهابي يتكون في العادة من افراد محدودين، يفتقرون إلى الموارد البشرية والمادية التي تتوفر للدولة، لذا تتوقف كفاءة التنظيم على قواعد الامن الداخلي التي تكفل عدم اختراقه، أو سقوط خلاياه جميعا في حالة سقوط خلية منه، كما تتوقف أيضاً على سرية الاتصالات وخطط العمليات، لان قدرة التنظيم على خلق حالة من الرعب العام، ترتبط تماما بقدرته على ايهام المجتمع بأنه يستطيع ضرب أي هدف في أي وقت، مما يضطر سلطات الامن إلى توزيع ونشر قوات الحراسة والتأمين على عدد كبير من الأهداف ومن ثم تقل كثافة الحراسة مع تعدد المواقع، وتصبح بذلك الوحدة الإرهابية الضاربة أكثر عددا من قوة التأمين والحراسة في الموقع الذي يتم مواجهته، لان الإرهابيين يختارون الأهداف التي يهاجمونها، بينما تقوم السلطات بحماية كل الأهداف جميعا بغير استثناء.

وفي مواجهة السرية التي تعتصم بها المنظمات الإرهابية وتعتبرها أساس حياتها واستمرارها، فان السلطات تحاول اختراق نطاق السرية عن طريق جمع المعلومات التي تؤدي إلى اجهاض النشاط الإرهابي، واحباط انشطته أساليب الاستجابة والمواجهة أو وضع اسسها، وتوظيف الموارد اللازمة لمناهضة الانشطة الإرهابية، تعتمد جميعها على البيانات والمعلومات التي يتم جمعها من المصادر المختلفة، وهذه المصادر تتضمن:

١ ـ الملاحظة والمراقبة المباشرة للأشخاص المشتبه فيهم.

٢ ـ تحليل الأحداث الإرهابية السابقة واستخلاص المؤشرات منها.

٣ ـ تقويم وتحليل الشخصيات الإرهابية المعروفة للتنبؤ بتصرفاتها المستقبلية.

٤ ـ دراسة التنظيمات الإرهابية المعروفة والموجودة على الساحة.

٥ ـ دراسة وتحليل الأشخاص الذين تم ضبطهم في عمليات ارهابية أو المنشقين عن التنظيمات الإرهابية المعروفة.

٦ ـ استخدام الأجهزة الالكترونية في التنصت ومتابعة الاتصالات بين العناصر الإرهابية ومحاولة اختراق التنظيم بزرع مرشدين داخله، أو تجنيد بعض افراده لمصادر للمعلومات عما يدور داخله.

٧ ـ دراسة أساليب وعناصر القيادة في التنظيم، وبناء الاتصال فيه، وتشكيله التنظيمي ومصادر التمويل والتسليح والتدريب، وأساليب التجنيد للاعضاء المنتمين له، واماكن التجنيد، ومحاور الفكر الفلسفي أو العقائدي التي يدور حولها مركز التنظيم، واتصالات التنظيم الخارجية سواء كانت بمنظمات أخرى أو بمخابرات دول وغير ذلك، وبناء على تلك المعلومات يمكن للسلطات ان تحدد مدى خطورة وجدية التهديدات الذي شكله التنظيم الإرهابي، وأيضاً تحديد المكان والزمان المحتملين للقيام بالعمليات الإرهابية، وأكثر الأشخاص والأماكن تعرضا لأن تكون هدفا لعمليات التنظيم، هذا كله فضلا عن تحديد هوية التنظيم وحجمه ومصادر قوته، ومواقع انتشاره أو تمركزه، وأهدافه المرحلية والنهائية الخ، وبصفة عامة يمكن القول ان

المعلومات هي مفتاح نجاح كل خطط وعمليات مكافحة الإرهاب.

ويمكن تقسيم المعلومات الخاصة بالتنظيمات الإرهابية إلى عدة أقسام منها:

١ ـ التقسيم إلى معلومات أولية ومعلومات ثانوية:

وتشمل المعلومات الأولية، البيانات العامة المسجلة عن الأشخاص والعمليات السابق ارتكابها، والتكتيكات المبتكرة للتنظيمات الإرهابية، والمعلومات العامة عن الاتصالات والتمركز والانتشار لفكر التنظيمات، وتسجيل البيانات التي تتعلق بالانشطة الإرهابية بصفة عامة.

أما المعلومات الثانوية، فهي تلك التي تجري التحريات لنجمعها عن تنظيم إرهابي بعينه، له نشاط أو يهدد بنشاط مضاد للدولة، بحيث تتركز المعلومات التي يتم اجراؤها على كل التفاصيل الدقيقة التي تتعلق بصفة مباشرة بذلك التنظيم.

٢ ـ التقسيم إلى معلومات عن نشاط محلي أو نشاط دولي:

والواقع أن المعلومات التي يتم جمعها عن النشاط المحلي للتنظيمات الإرهابية، هي عملية أكثر يسرا وسهولة عن المعلومات التي يتم جمعها عن الأنشطة الدولية، لأن السلطات تملك السيطرة والاتصال والنفوذ ومصادر المعلومات على النطاق المحلي، اما الانشطة

الدولية الخارجية فهي خارج نطاق تمكنها، حيث يسهل تدبير العمليات الموجهة اليها من الخارج دون ان تفطن اليها أو تتوقعها ، ومهما كانت قدرة الدولة على مد انشطة أجهزة معلوماتها إلى الخارج فانها بصفة عامة تكون انشطة محدودة وتتم في الخفاء وبحذر شديد، فضلا عن التكلفة العالية لها.

من أجل ذلك كان مجال تبادل المعلومات بين الدول من اخصب مجالات التعاون من أجل مكافحة الإرهاب، حيث يمكن للدولة ان تجمع معلومات عن الانشطة الإرهابية التي يتم تدبيرها على ارضها وتكون موجهة إلى دولة اخرى، وتبادل هذه المعلومات مع تلك الدولة عن الانشطة التي تدور على ارضها، ويحتمل ان ينتج عنها عمليات ارهابية موجهة اليها، وهذا النمط من التبادل سائد في أوربا خصوصاً بين ايطاليا والمانيا وبلجيكا وفرنسا، حيث تنتقل المنظمات الإرهابية في تلك الدول بين هذه البلاد وبعضها.

ولاشك أن تداول المعلومات وتبادلها بين الدول المعنية بمكافحة الإرهاب هي عملية فرضتها ظروف المكافحة، لأن الإرهاب أصبح دوليا أكثر منه محليا، وان هناك تعاوناً واضحاً وتحالفاً بين المنظمات الإرهابية المتجانسة على مستوى العالم، ومواجهة ذلك النشاط الدولي يتطلب بالضرورة تعاوناً دولياً أيضاً.

ومن هنا يمكن القول أن أحد أهم مجالات التعاون التي يجب التخطيط لتحقيقها بين الدول العربية، هو مجال المعلومات لانها خط

الدفاع الأول في مكافحة الإرهـاب ولايمكن بناء أي استـراتيجيات أو خطط تأمين وحراسة لابناء على معلومات اكيدة وصادقة.

٢ ـ مجال التدريب :

تعتمد قدرة أجهزة المكافحة بالدرجة الأولى، عـلى كفاءة العنصر البشـري، وامكانيـة تطويـر استعـداده لمـواجهـة المـوقف الإرهـابي، واستيعـاب الانـواع الجـديـدة والمستحـدثـة من الأجهـزة والأسلحـة والمعدات.

ولا جـدال في ان هنـاك سبـاقـاً دائمـاً ومتصـلا بـين الأنشـطة الإرهابية التي تحاول دائما ابتكار أساليب جـديدة لممـارسة عمليـاتها، واختراق الدفاعات الأمنية أو الالتفاف حولها، وبين أجهزة الأمن التي تسعى دائما إلى تطوير قدراتها، ودراسة العمليـات الإرهابيـة السابقـة لاستخـلاص الدروس المستفـادة منها، حتى لا تستـطيـع المنـظمـات الإرهابية استخدام نفس التكتيك مرة اخرى.

وفي نفس الوقت، فان القوات التي تقوم عادة بالتصدي للحدث الإرهـابي، تكون عـادة محدودة للغـاية، فـالقوة التي تنتمي لـوحدات مكافحة الإرهاب في القوات المسلحة، والتي تتصدى لـطائرة مخـطوفة مثلا لايتجاوز عدد افرادها فصيلة وأحدة «٣٣ فردا»، اما قوة الشرطة التي تسمى(Special Weapons and Tactics (SWAT فانها لا تتجاوز عـادة ١٥ فردا، وعلى هذا الاساس فان التدريب العالي، والكفاءة القتـالية الرفيعة يجب أن تتوفر لدى أفراد هذه القوات حتى يمكنها اداء مهامها.

والأمر بالمثل في استخدام القوات المعنية لحراسة الشخصيات أو تأمين المطارات أو حماية المنشآت الهامة، إذ تستخدم هذه القوات أجهزة معقدة مثل الاشعة السينية ومكتشفات الأسلحة والمتفجرات وأجهزة الرصد والرؤية وغيرها، وجميع هذه الأجهزة تتطلب التدريب الراقي عليها واستيعابها حتى يمكن الاستفادة منها استفادة كاملة.

وفي مجال استخدام الحاسبات الآلية في تحليل البيانات والمعلومات التي تتوفر لدى السلطات، والتي تتولى أجهزة البحث والتحري استنباط النتائج منها، تحتاج أيضاً إلى مهارة فائقة وقدرات خاصة لا تتأتى الا بالتدريب الشاق والمتصل والمخطط تخطيطا جيدا.

ويحضرني هنا بحث ألقاه راي كلاين Ray S. Cline لباحث بالمركز الاستراتيجي الدولي في واشنطن قال فيه:

دعوني اعترف هنا الآن، وفي بداية حديثي، اني وافقت رسميا على انفاق عدة ملايين من الدولارات بواسطة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية لاستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والأجهزة الأخرى في مجال جمع المعلومات وتحليلها، ولكن تبين لي أن أغلب تلك العمليات لا تستأهل شيئا، فالتكنولوجيا المتاحة لوكالات المخابرات رائعة ومفيدة للغاية ولكنها لا تكون كذلك إلاّ إذا كان العنصر البشري الذي يبرمجها ويستخلص النتائج منها هو الذي يجعلها مفيدة أو غير مفيدة، فالقمامة التي تدخل تخرج قمامة Gar-bage in, Garbage out وأصبحت هذه العبارة شائعة حتى اصبح لها

اختصار هو Gigo «جيجو»، وحتى لو كانت المعلومات التي تدخل الكومبيوتر جيدة، فان الانسان هو الذي يقابل ويقارن ويوازن ويفسر ويدرس تلك المعلومات الصغيرة والدقيقة، حتى يستطع اكتشاف الانماط والاتجاهات التي يثبت انها واضحة بدرجة كافية، لكي تكون مبررا لاتخاذ قرارات تستند اليها[1].

فلا يكفي إذاً وجود أجهزة بالغة التعقيد مثل الحاسبات الآلية، ولكن يجب ان يكون مستخدمها قادرا على الاستفادة منها.

وعلى هذا فان التخطيط للتدريب، ووضع البرامج التدريبية المتطورة وانتقاء الافراد الذين لديهم الاستعداد لاستيعاب التدريب، هو ضرورة أساسية من ضرورات مكافحة الإرهاب.

وهذا المجال أيضاً هو من أهم المجالات التي يمكن ان يحققه تعاون عربي لمكافحة الإرهاب من خلاله، فالدولة التي تملك مؤسسات تدريبية عالية، والتي لديها خبراء على مستوى راق من الكفاءة، يمكنها ان تستضيب بعض المتدربين من الدول العربية الاخرى للاستفادة بما لديها من برامج ومتدربين وأجهزة ومساعدات تدريب، كما يمكن أيضاً تبادل الخبرات التدريبية، وخطط وبرامج التدريب التي تثبت نجاحها.

٣ ـ مجال تبادل الخبرات العلمية :

من بين أهم ما تتصف به أساليب الممارسات الإرهابية هو اتباع انماط معينة من العمليات التي تتكرر حتى تحقق أهدافها من اشاعة

---

1 Ray. S. Cline: Technology and Intelligence Terrorism. An International Journal, Crane, New York. Vol. 10 No. 3.

الرعب وارهاب الخصم، فقد تتركز الانشطة الإرهابية في فترة من الفترات في اختطاف الطائرات، ثم تتحول بعد مدة معينة إلى زرع المتفجرات أو استخدام السيارات الملغومة، ثم قد تتحول بعد ذلك إلى احتجاز الرهائن أو الاغتيالات أو مهاجمة السفارات والدبلوماسيين وهكذا.

وفي نفس الوقت فان المنظمات الإرهابية تحول دائما ابتكار أساليب جديدة في تنفيذ عملياتها، وليس معنى هذا ان كل عملية ارهابية هي عملية مبتكرة، ولكن معناه ان الارهابيين يستفيدون من اخطائهم أو اخطاء قرنائهم وكذا من الاخطاء الشائعة لرجال الأمن.

من أجل هذا فان الخبرة التي تتولد لدى أجهزة الأمن، والتي قد تتاح نتيجة التعرض لمواقف ارهابية، أو النجاح في توقي انشطة ارهابية هدامة، أو اجتياز موقف أو مواقف لاحتجاز الرهائن والتفاوض بشأنهم.

هذه الخبرة يمكن تبادلها والاستفادة بها بين الدول الصديقة أو الحليفة وذات المصالح المشتركة.

وهذا الوضع قائم وسائد بين دول أوروبا الغربية، التي تربط بينها معاهدة السوق الأوروبية المشتركة، والتي امكنها ان تعقد اتفاقية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٧٧، وكان من بين أهم بنودها تبادل الخبرات بين الدول.

ومن المعروف ان بعض رجال مجموعة sas البريطانية قد اشتركوا مع المجموعة التاسعة الالمانية في تحرير طائرة لوفتهانزا في مطار مقديشيو في ١٣ اكتوبر ١٩٧٧، حيث استخدم البريطانيون قنبلة جديدة تحدث صدمة فورية للارهابيين STUN، ولم يكن هذا السلاح متوفر لدى الالمان، وعندما تم استخدامه بنجاح في هذه العملية، توزع ليكون من بين عتاد جميع وحدات مكافحة الإرهاب في أوروبا.

ويمكن ايجاز اهم مجالات الخبرة العملية التي يمكن التخطيط لتحقيق تعاون في نطاقها ما يلي:

أ ـ الخبرة في مجال العمليات:

ونقصد بالعمليات هنا المواقف التكتيكية المتعلقة باحداث ارهابية مثل خطف الطائرات، أو احتجاز الرهائن في مبنى أو منشأة أو وسيلة مواصلات مثل القطارات والاتوبيسات والسفن وغيرها، وكذلك عمليات نزع المتفجرات والمفرقعات من اماكن زرعها، وما يستتبع ذلك من اجراءات الاخلاء والاسعاف وغيرها، ويدخل في ذلك أيضاً عمليات مطاردة الإرهابيين والبحث عن الفارين واساليب الملاحقة والتحري واقتحام الاوكار وتفتيش المباني والاماكن التي يحتمل لجوئهم إليها وغير ذلك.

وهذه الخبرة في مجال العمليات يمكن الاستفادة منها بسهولة، حيث تدرس العمليات ويستخلص منها نقاط القوة ونقاط الضعف،

للخروج بالدروس المستفادة من هذه العمليات، لتفادي أوجه القصور مستقبلا.

ومن بين اهم ما يمكن استخلاصه في هذا المجال، مدى كفاءة الخطط المعدة مسبقا لهذه العمليات، وسلامة التوقعات والخطط البديلة ومدى كفاية التدريب وملاءمته للأفراد المتدربين، وهل يكفي التدريب الداخلي في ميادين الرماية الداخلية، أو يجب استخدام وسائل أخرى مثل اساليب المحاكاة أو نظرية المباريات أو غيرها؟[1] فقد ثبت مثلا أن عدداً كبيراً من أفراد قوات مكافحة الإرهاب يكونون رماة ماهرين على الشواخص أثناء التدريب في ميادين الرماية، ولكن عندما يدخلون في عملية فعلية مع الإرهابيين، يبدون في حالة من الخوف أو التوتر تطيش معها طلقاتهم.

ب ـ الخبرة في مجال التأمين:

الإرهاب ـ في ممارسته لعملياته ـ شأنه شأن الجريمة العادية يتوقف على عاملين:

الرغبة والفرصة، وتعني الرغبة وجود دوافع لارتكاب الجريمة أو القيام بالفعل الإرهابي، اما الفرصة فهي وجود الظروف التي تسمح بارتكاب الجريمة أو العمل الإرهابي بسهولة وتركز أجهزة الأمن على حرمان الإرهابيين أو المجرمين من وجود الفرصة لارتكاب الجريمة حتى ولو كان لديهم الدوافع والرغبات لارتكابها.

1 - Stephen Sloan, stimulating terrorism, elmesford, N. Y 1981, P 68 .

ويتأتى حرمان الإرهابيين من فرصة القيام بعملياتهم، بوضع العقبات التي تردع نشاطهم الاجرامي، وهذا الردع يتحقق بتأمين الاهداف وجعلها غير معرضة للنشاط الإرهابي، فإلى جانب تضييق الخناق على النشاط الإرهابي، والذي يتمثل في عزل الإرهابيين عن مصادر التأييد والتدعيم «مثل المؤازرة الجماهيرية ـ والاشخاص المحتمل تجنيدهم، الامداد، التسليح الاتصال ووسائل المواصلات وغيرها» يجب أيضاً وضع التدابير المخططة بعناية لزيادة فعالية الدفاعات التي توضع لحماية الاهداف الحيوية والشخصيات المهمة.

ان التأمين الجيد للمنشآت والشخصيات، والذي يبني ويخطط وفق معلومات ودراسات عميقة وعلمية، ويرفع من درجة المخاطر التي تواجه الإرهاب عندما يفكر في مهاجمة الاهداف المحمية، وهذه الدرجة العالية من المخاطر، تمثل جزءا هاما من عناصر ردع الإرهاب[1].

وخطط التأمين الفعالة، بالاضافة إلى ما تحققه من زيادة للمخاطر بالنسبة للارهاب ـ تفرض على الإرهابيين استخدام قدر أكبر من الموارد، واستهلاك اموال كبيرة وخطط معقدة وعدد أكبر من الأفراد، في كل عملية حتى يمكنهم اختراق نظام الأمن الدفاعي. وهذا لايتأتى الا للمنظمات الكبيرة، في الوقت الذي يكون فيه كبر حجم المنظمة أكثر نقاط ضعفها حيث يسهل عادة اختراق المنظمة

1 - Waugh, William L. Jr,: International Terrorism. Salibury, N.C., Documentary Publications, 1982.

الكبيرة، التي تتعدد فيها قنوات الاتصال وتضعف فيها درجة السرية.

واستخدام عدد كبير من أفراد التنظيم لمهاجمة عدو جيد التأمين، يزيد من احتمال مصرع عدد أكبر من الإرهابيين أو سقوط بعضهم في ايدي السلطات ومن ثم يقوى احتمال اكتشاف كثير من أسرار المنظمة، ويسهل ذلك، بعد عدة عمليات، القضاء عليها، وهذا ما حدث تقريبا بالنسبة لمنظمة الجيش الأحمر الالماني «بادر ماينهوف» Red Army Faction بنفس الدرجة من الأهمية، لذلك تبرز أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة وبراعة ومهارة الخبراء، في توفير حد أدنى من الحماية لكل من المنشآت، وباستخدام أجهزة الاستشعار من الأنواع المختلفة، وأجهزة كشف المعادن، وأجهزة الانذار وغيرها من المعدات الأمنية بما فيها الأساليب المألوفة والمعتادة مثل الدوائر التليفزيونية المغلقة.

إلا أن الأمر الأكثر أهمية في مجال التأمين هو الخبرة الشخصية لرجال الأمن، إذ يمكن من خلال تحليل المعلومات الخاصة بالنشاط الإرهابي، توقع الاهداف التي يمكن للمنظمة مهاجمتها، وبالاضافة إلى نظم التأمين ذاتها ونوعيتها ونسبتها بالنسبة للمنشأة ومدى ملاءمتها لها، يوضع أيضاً في اعتبار الخبرة، القدرة على التخطيط السليم لعمليات التأمين المتكاملة.

ومن هنا يمكن القول، أن تبادل الخبرة في تخطيط عمليات التأمين وتنفيذها وتقويمها، من بين المجالات المهمة التي يمكن تحقيق تعاون عربي فيها من أجل مكافحة الإرهاب.

وفي نطاق التأمين مثلا، يمكن ابتداع خطط موحدة لتأمين المطارات في العالم العربي، بحيث تشكل لجنة عليا تكون مهمتها دراسة المطارات العربية، واقتراح أفضل نظم الأمن لها، ووضع التصور للحد الأدنى لنظم الأمن، والتفتيش على تلك المطارات لاختيار مستوى التأمين بها، وهذا ما تقوم به منظمة الطيران المدني الدولية، ولكن يمكن تنفيذه بكفاءة أكبر على مستوى العالم العربي لما يتميز به من تجانس وتقارب وفكر مشترك.

جـ ـ الخبرة في مجال حراسة الشخصيات المهمة:

يشمل مجال الحراسات للشخصيات المهمة والكبيرة عدة نطاقات هي:

١ ـ الحراسة الدائمة للملوك والرؤساء وأفراد الأسر الحاكمة، ورؤساء الوزارات والوزراء ومن هم في مستواهم من الوظائف الرسمية الأخرى.

٢ ـ الشخصيات العامة في الدولة مثل كبار رجال الدين والصناعة والتجارة والاقتصاد، وكبار الادباء وقادة الرأي العام وقادة الشرطة والقوات المسلحة ورجال الجامعات ومراكز البحث العلمي والعلماء والدبلوماسيين وغيرهم.

٣ ـ أعضاء البعثات الدبلوماسية الاجنبية، والشخصيات المهمة من الزوار الأجانب.

٤ ـ اللاجئون السياسيون ورجال السياسة.

٥ ـ رؤساء وأعضاء الوفود الأجنبية الذين يحضرون المؤتمرات والندوات واللقاءات الأخرى.

ورغم وجود قواعد أساسية ومستقرة بالنسبة لحراسة الشخصيات، الا ان خطط التأمين تتطور بصفة مستمرة وفقا لتطورات استخدام الإرهاب والاجرام لوسائل واسلحة جديدة ومبتكرة، فلا شك ان خطط التأمين قد تطورت كثيراً في الماضي بعد استخدام الإرهابيين للديناميت مثلا، ثم تطورت أيضاً مع استخدام الإرهابيين للبنادق بعيدة المدى التي يركب عليها تليسكوبات مقربة، ثم وفي وقتنا الحالي ـ أحدث استخدام المتفجرات التي يمكن تفجيرها عن بعد بوساطة Remote control أو باستخدام السيارات الملغومة وغيرها من الوسائل الحديثة.

وتتطلب أيضاً الانتقالات المتعددة للمسئولين والسياسيين والشخصيات المهمة الأخرى بين الأقطار العربية الشقيقة، والزيارات الكثيرة التي تتوافد على العالم العربي من الشخصيات الدولية والأجنبية، وجود خطط للتنسيق بين أجهزة الأمن لاتخاذ اجراءات متكاملة لحماية تلك الشخصيات.

وفي نطاق التعاون الأوروبي يوجد نظام للاتصال والتنسيق بين سلطات الأمن لتوفير حماية مستمرة للشخصيات المهمة التي تنتقل بصفة دائمة بين الدول الأوروبية. مثل أعضاء المجلس التنفيذي الأوروبي والبرلمان الأوروبي وكبار رجال الصناعة والاقتصاد والعسكريين في حلف الاطلنطي، بالاضافة طبعا لرؤساء الدول والوزراء والسياسيين والعسكريين وغيرهم.

د ـ تسليح قوات الشرطة والوحدات الخاصة:

سبق أن أشرنا إلى أن استخدام التكنولوجيا الحديثة، يحقق فعالية كبيرة لاجهزة الأمن، حيث يساعد على تعويض النقص العددي لقوات الأمن اللازم للسيطرة تماما على مواقع المنشآت والحراسات، كما يسهل اجراءات التفتيش وعمليات الشرطة الاخرى.

وتشمل التكنولوجيا الحديثة، كافة المعدات المستخدمة في كل مجالات عمل الشرطة، ومن بينها بغير شك معدات التسليح مثل الرشاشات والطبنجات وقنابل الغاز والبنادق والعصي الكهربية وادوات الاقتحام ومنها بعض أنواع المتفجرات مثل المتفجرات البلاستيكية وغيرها.

ويحظى التسليح بأهمية خاصة في مجال المعدات، لأنه أكثر الأدوات استخداما وأكثرها فاعلية في تأمن المنشآت وحراسة الشخصيات والتصدي للمواقف الإرهابية

وفي مجال التسليح يوجد مئات من أنواع الأسلحة الصغيرة يتمتع كل منها بميزة خاصة، فالرشاشات الصغيرة مثل H. K. «هوكلر ندكوش» الالماني والبريتا الايطالي وانجرام الامريكي والسي زد التشيكي وغيرها يتميز كل منها عن الآخر بقدر من الكفاءة في ناحية معنية وتنتقي وحدات مكافحة الإرهاب ما يكون منها اكثر اتفاقا مع ظروف العمل بالوحدة، مثل طبيعة المناخ ونوعية البيئة واستعداد الأفراد وغير ذلك.

ولا تتعصب الوحدات الخاصة لنوعية الاسلحة التي تنتجها بلادها، فعلى الرغم من ان بريطانيا ذات شهرة واسعة في انتاج الاسلحة الصغيرة، فان وحدة مكافحة الإرهاب البريطانيةSAS تستخدم إلى جانب البندقية عيار ٧,٦٢ والطبنجة البراوننج عيار ٩ ميلي والرشاش متعدد الاغراضGPMG عيار ٧,٦٢ وكلها أسلحة بريطانية، الاَّ أنها لا تستخدم البندقية الآلية ستيرلنج ٩ ملي البريطانية، وتفضل عليها البندقية الآلية الألمانية .H.K عيار ٩ ملي SMG لأنها أكثر كفاءة، كما تستخدم وحدات دلتا الامريكية نفس السلاح وتفضله على الأسلحة المماثلة الامريكية[1].

وتعتبر خطة التسليح من أهم ما يجب الاعتناء به بالنسبة لوحدات مكافحة الإرهاب وقوات التأمين والحراسات الخاصة، وتصدر قرارات توحيد التسليح بعد دراسة متأنية ومتعمقة لاختيار أفضل أنواع الأسلحة المنتجة عالميا، حيث يؤدي توحيد التسليح إلى نتيجتين هامتين:

١ ـ سهولة تدريب الأفراد على الأنواع التي يتم اختيارها من الأسلحة.

٢ ـ سهولة صيانة السلاح، وتوافر خطوط الذخيرة بالنسبة للقوات.

ويمكن في هذا النطاق، تبادل الخبرات وتحقيق تعاون فعال بين الدول العربية في مجال الاستفادة من التجارب والدراسات

---

1 Max Walmer: Modern Elite Forces, Slamander Books, London, 1984, p. 153.

والاستخدامات الفعلية للأسلحة والمعدات المستخدمة في وحدات مكافحة الإرهاب، ويسعى نحو توحيد نوعيات الأسلحة، بما يحقق عدة فوائد منها سهولة التدريب المتبادل والمشاركة في العمليات.

٤ ـ مجال العمليات المشتركة:

يجري التعامل في الوقت الحالي مع الأحداث الإرهابية، من خلال أسلوب حديث من أساليب الادارة، هو أسلوب ادارة الأزمة Crisis Management وتحتفظ كل دولة من الدول المتقدمة، بلجان متدرجة لمواجهة المواقف الإرهابية، ومن بين اشهر هذه اللجان لجنة COBRA البريطانية، التي تجتمع بمجرد وقوع حدث إرهابي أو أزمة قومية تتطلب اتخاذ قرارات فورية لمواجهتها.

ومن بين أهم عناصر ادارة الأزمة، وجود خطوط اتصال وتنسيق بين الدولة والدول الأخرى الصديقة أو الحليفة لها، وذلك لمواجهة الاحتمالات الآتية:

١ ـ احتمال امتداد العمل الإرهابي إلى أرض دولة أخرى، مثل خطف طائرة والهبوط بها في أرض تلك الدولة، ويقتضى مثل هذا الموقف:

ـ إما أن تسمح الدولة التي هبطت بها الطائرة للدولة التي تتبعها هذه الطائرة بايفاد مجموعة للتعاون ومجموعة للاقتحام، بحيث لايكون لها دور على الاطلاق في مواجهة الحدث سوى تقديم التسهيلات «نموذج مقديشيو».

ـ وإما ألاَّ تسمح بذلك، وتتولى هي عمليات التفاوض أو الاقتحام، وتتحمل المسئولية كاملة عن نتائج ذلك «نموذج فالنيا».

ـ وإما أن تشترك الدولتان في عمليتي التفاوض والاقتحام «نموذج أوروبا الغربية».

٢ ـ احتمال هروب الإرهابيين إلى خارج الدولة بعد ارتكابهم للحدث الإرهابي، ويقتضي الأمر ملاحقتهم خارج البلاد، والصورة الواضحة لذلك تعقب طائرة تحمل وحدات مكافحة الإرهاب لطائرة مخطوفة، وقد تنزل الأخيرة إلى أرض دولة أخرى، ويتطلب الأمر في هذه الحالة الإذن للطائرة التي تحمل قوة المكافحة الهبوط خلفها واقتحام الطائرة فور هبوطها، وقد يحدث ذلك أزمات تؤدي إلى خسائر في الأرواح فضلا عن المشكلات السياسية بين الدول «كما حدث في عملية لارناكا».

٣ ـ في حوادث خطف السفن قد تترد السفينة المخطوفة على عدد من موانىء الدول «ويقتضي الأمر التنسيق لاتخاذ موقف موحد حيالها «هل يتم السماح لها بالرسو في الميناء أو لا ؟ كما قد تضطر الظروف إلى اقتحامها في عرض البحر، ويحتاج الأمر إلى معاونة سلطات دولة أخرى تقع مياهها الإقليمية بالقرب من مكان الإقتحام.

والحقيقة أن الوضع الأمثل بالنسبة لعمليات التصدي للموقف الإرهابي، هو القيام بالعمليات المشتركة التي يتم التنسيق والتخطيط لها بحيث تصبح وحدات الدول المتعاونة كما لو كانت وحدة وأحدة،

بحيث يقع المجهود الرئيس على وحدة الدولة التي وقع على أرضها الحدث، أو وقع الاعتداء عليها بصورة مباشرة، ويقع عبء المعاونة على وحدات الدولة الأخرى.

ولا شك أن التخطيط للتعاون في هذا المجال، هو أيضاً أحد أهم أساليب التعاون بين الدول الصديقة والحليفة أو الشقيقة لمواجهة جرائم الإرهاب

٥ ـ تسليم المجرمين أو محاكمتهم:

تركز اتفاقيات التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، على مبدأ التسليم أو المحاكمة، هو مبدأ قديم في العلاقات الدولية في الجرائم الدولية ويطلق عليه باللاتينية Aut Dedere, Aut Judicare.

وفي مجال الأمم المتحدة تم عقد ست اتفاقيات في مجال مكافحة الإرهاب منها الاتفاقيات الثلاث الخاصة بسلامة الطيران المدني والسابق الإشارة إليها في هذا البحث، واتفاقية منع ومعاقبة الجرائم التي تقع على الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية ومنهم الدبلوماسيون «نيويورك ١٤/١٢/١٩٧٣»، والاتفاقية الدولية ضد احتجاز الرهائن «١٩٧٩» واتفاقية تأمين المواد النووية التي عقدت في نطاق منظمة الطاقة الذرية الدولية «مارس ١٩٨٠».

وفي مجال المنظمات الاقليمية الدولية، هناك ثلاث اتفاقيات هي اتفاقية منظمة الدول الامريكية لمكافحة الإرهاب «منع ومعاقبة افعال

الإرهاب التي تأخذ صور الجرائم ضد الأشخاص والتي تتعلق بالتعذيب ولها مظاهر دولية، واشنطن، فبراير ١٩٧١»، معاهدة الدول الأوروبية لمكافحة الإرهاب «٢٥ اكتوبر ١٩٧٨» والاتفاقية الاوروبية لتطبيق المعاهدة «دبلن ١٩٨٠»[1].

وهذه الاتفاقيات جميعا تنص على نفس المبدأ «المحاكمة أو التسليم» حيث تبني إطاراً للتعاون الدولي من أجل منع وقمع الإرهاب، ولكي يتم تحقيق هذا الهدف فإن اتفاقية نيويورك مثلا تتطلب من الدول المتعاقدة التعاون من أجل منع الإرهابيين من التحضير لعمليات الاعتداء على الدبلوماسيين تقع داخل أرض الدولة أو خارجها، وان تتبادل المعلومات وتنسق الترتيبات والاجراءات الادارية من أجل منع تلك الجرائم فإذا ما وقع اعتداء على أحد الدبلوماسيين، وهرب أحد المتهمين من الدولة التي وقع على أرضها الفعل، فان على الدولة المتعاقدة ان تتبادل المعلومات المتعلقة بظروف ارتكاب الجريمة وشخصية الجاني وما إلى ذلك، وتلتزم الدولة التي يوجد على أرضها الجاني أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتسليمه للدولة التي وقع على أرضها الفعل، اتخاذ الاجراءات القانونية لمحاكمته، وعليها أن تخطر الدولة الأخرى، والمنظمة الدولية بما اتخذته من اجراءات في هذا الشأن.

والغرض من هذه النصوص الواردة بالاتفاقيات الدولية هو ضمان عدم افلات المتهمين في الجرائم الإرهابية من العقاب، لانه

1 - John F. Murphy, Punishing International Terrorists, Browman and Allanheld, New Jersey, 1985, PP 7 – 14.

إذا ما ارتكب جريمة على أرض دولة، وهرب إلى دولة أخرى، ولم تكن هناك اتفاقيات لتسليم المجرمين، أو كان من جنسية الدولة التي هرب إليها، فانه قد يفلت من العقاب، لان الدولة لا تسلم رعاياها، ومن ثم فان الاتفاقية تلزم الدولة بانه إذا تعذر التسليم يجب اخضاع الجاني للمحاكمة

لذلك فإن من أهم أساليب التعاون بين الدول وعقد الاتفاقات الدولية لمحاكمة المتهمين أو تسليمهم عند تعدد الاختصاص، ولاشك ان هناك أوجهاً أخرى للتعاون القانوني، عند قيام الدولة بترحيل المتهمين إلى الدولة الطالبة دون اتخاذ اجراءات التسليم، وذلك حينما لا تكون هناك معاهدة لتسليم المجرمين، أو كانت عملية التسليم ـ وهي عملية قضائية ـ قد تستغرق وقتا طويلا، بينما عملية الترحيل، وهي عملية ادارية ـ لا تتطلب وقتا أو اجراءات.

وفي نطاق العالم العربي، يجب التخطيط من أجل خلق تعاون فعال بين الدول العربية في مجال تسليم المجرمين أو محاكمتهم، وقد نحلم بأن تصبح المنطقة العربية جميعها منطقة قضائية واحدة، بحيث تلتزم جهات التحقيق والشرطة والمحاكم بتنفيذ القرارات القضائية والأحكام الصادرة من أي جهة قضائية بالعالم العربي وليس في الدولة الواحدة فقط، وهو أمر ان تم تنفيذه يحقق التعاون الكامل بين كافة الأجهزة الشرطية والقضائية، وهذا الوضع على وشك التنفيذ التام خلال السنوات القليلة القادمة في أوروبا الغربية.

الخلاصـــة :

إن تحـديد أسـاليب التعاون العـربي في مجال التخـطيط لمـواجهـة جرائم الإرهاب، يتطلب تحديد المجالات التي يمكن بناء الخطط فيهـا لمواجهة الإرهاب، وتحقيق التضافـر والتعاون العـربي من أجل حمـاية وأمن الوطن العربي ككل.

وقـد أوضحت هذه الـورقة أربعـة مجـالات رئيسـة، وبينت أهم أساليب التعاون فيها وهي :

١ ـ مجال المعلومات.

٢ ـ مجال التدريب.

٣ ـ مجال تبادل الخبرات العملية.

أ ـ الخبرة في مجال العمليات.

ب ـ الخبرة في مجال التأمين.

جـ ـ الخبرة في مجال حراسة الشخصيات المهمة.

د ـ تسليح الشرطة والوحدات الخاصة.

٤ ـ مجال العمليات المشتركة

٥ ـ تسليم المجرمين أو محاكمتهم.

والحقيقة أن خطر الإرهاب الذي يهدد العالم العـربي، يمثل أحـد أهم التحـديـات التي تـواجـه أجهـزة الشـرطـة والأمن عـلى مختلف مستوياتهم ومواقعها، ولا يمكن أن تنجح الجهود وتؤتي ثمـارها، بغـير تعاون وتفاهم وتنسيق وتخطيط علمي ومدروس وبناء.